برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ١٩- ١٩٩٨/١٠/٢٢

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٦ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/98/6/1
1 September 1998
ORIGINAL: FRENCH

مخطط الإستراتيجية القطرية لتشاد

الموجز

تصنف تشاد ضمن فئة أقل البلدان نموا وفئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (بلغ المؤشر العام للأمن الغذائي الأسري الذي حددته **منظمة الأغذية والزراعة** ٦٤,٥ في عام ١٩٩٣-١٩٩٥). وفي عام ١٩٩٧ احتلت تشاد المركز رقم ١٦٤ بحسب مؤشر التنمية البشرية وبلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد ١٨٠ دولارا (١٩٩٥)، بينما وصل معدل وفيات الأطفال (أقل من سنة إلى خمس سنوات) إلى ١١٧ في الألف.

وتندرج الاستراتيجية الحالية في إطار استراتيجية أوسع نطاقا يعدها **البرنامج** في الوقت الراهن لمنطقة السهل الأفريقي. وترمي هذه الاستراتيجية إلى تسخير أنشطة التنمية المدعومة بالمعونة الغذائية لتعزيز قدرات واستراتيجيات التصدي لدى السكان المستفيدين في حالات الأزمات الغذائية الناجمة عن الجفاف بصفة عامة وذلك لتخفيف وقعها عليهم. ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تمكن **البرنامج** من الاستجابة بسرعة أكبر للأزمات (مستعينا في ذلك بالأنشطة الإنمائية الجاري تنفيذها ومستمدا الموارد اللازمة من المخزونات المتوافرة).

ومن المحبذ إبرام اتفاقات شراكة مع المنظمات الأخرى مثل (المنظمات غير الحكومية) لتمهيد السبيل لإبرام أنشطة في مجالات غير المجالات المطروقة في الوقت الراهن (التعليم الابتدائي) مثل (التحكم في المياه واستعادة القدرات الغذائية حيث يمكن للمعونة الغذائية الاضطلاع بدور مهم).

ويعزى القصر النسبي للمدة المقترحة لهذه الاستراتيجية (١٩٩٩-٢٠٠٠) إلى ضرورة تحقيق انسجام الدورة البرمجية مع مثيلاتها الخاصة بمنظمات **الأمم المتحدة** الأخرى المنفذة للعمليات في القطر. وبما أن الدورة البرمجية المشتركة تمتد من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٥، فإن **الأمانة** تقترح اعتماد البرنامج القطري الخاص بتشاد خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ للفترة نفسها وإن استدعى الأمر إجراء بعض التعديلات حسب مقتضى الحال وسياسة الحكومة والبرامج التي تقترحها الوكالات المانحة الأخرى.

ويقدر مجموع الموارد اللازمة بحوالي ٦ ٠٠٠ طن في العام بقيمة قدرها نحو ٤ ملايين دولار.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم أفريقيا:	محمد زجّاري	رقم الهاتف: 066513-2201
مدير قسم السهل الأفريقي (المنطقة الثالثة):	O. Sarroca	رقم الهاتف: 066513-2505

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (066513-2641).

مقدمة

الأوضاع الاقتصادية العامة

١- تبلغ مساحة تشاد ٠٠٠ ٢٨٤ ١ كيلو متر مربع ويقدر عدد السكان في الوقت الراهن بـ ٧ ملايين نسمة يعيش ٨٠ في المائة منهم في المناطق الريفية ويرزح ٥٤ في المائة منهم تحت وطأة الفقر. وتشاد بلد مغلق لا منفذ له للبحر، (إذ يقع أقرب ميناء له على بعد ٨٠٠ ١ كيلومتر من العاصمة)، وتقل مساحة شبكة الطرق السالكة طوال العام عن ٤٠٠ كيلو متر.

٢- ومن أبرز سمات تاريخ تشاد المعاصر الحرب الأهلية التي دارت رحاها ثلاثين عاما وعصفت باقتصاد البلاد وضعت هياكل أجهزة الدولة. وفي عام ١٩٩١ بدأت عملية لاستعادة الاستقرار السياسي وتحقيق الديمقراطية أفضت إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٦ ثم الانتخابات التشريعية في عام ١٩٩٧. ويتهدد هذا التطور الإيجابي في الوقت الراهن مخاطر الاضطرابات السياسية التي اندلعت في جنوب البلاد في مطلع عام ١٩٩٨.

٣- ويعتمد اقتصاد البلاد بصفة أساسية على القطاع الأولي (الزراعة وتربية الحيوانات) الذي يمثل أكثر من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والقطن هو المحصول التجاري الوحيد في البلاد ويبلغ نصيبه من الصادرات نحو ٧٨ في المائة. ومن الصعاب التي تعرقل إنشاء المرافق اللازمة لتنمية قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى غلبة أهل الأرياف على سكان البلاد وضعف مستوى التعليم بينهم إلى حد كبير وتكلفة الطاقة الباهظة (من أعلى التكاليف في العالم). ولا يزال القطاع غير الرسمي المصدر الأول للعمل مما يعمق تفشي الفقر.

٤- ومنذ عام ١٩٨٧ طبقت البلاد عدة برامج للتعديل الهيكلي. وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٦ سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا بلغ ٢,٥ في المائة في المتوسط. وفي عام ١٩٩٤، انخفض تدفق الموارد الخارجية انخفاضا كبيرا رغم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار تخفيض قيمة الفرنك الأفريقي. وعانت أكثر فئات السكان فقرا أشد المعاناة من جراء هذا التخفيض ومن إجراءات التقشف المالي التي أملاها تنفيذ برامج التعديل الهيكلي. وتم اعتماد خطة توجيهية معدلة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٥ ترمي إلى تعديل مسار السياسة الاقتصادية الكلية وتركز بصفة أساسية على "محاربة الفقر وتحسين ظروف عيش سكان تشاد".

٥- ورغم انصراف الجهات المانحة عن تشاد منذ عام ١٩٩٠ وتناقص المعونة الحكومية للتنمية في السنوات الأخيرة، فلا تزال البلاد تعتمد اعتمادا كليا على المعونة الخارجية. وفي عام ١٩٩٦، بلغت المعونة المخصصة للتنمية ٢١٢ مليون دولار[1]. وتأتي أكثر من ٨٠ في المائة من الاستثمارات من التعاون الدولي.

٦- وأخيرا، فمن المتوقع أن تتغير الأوضاع الاقتصادية العامة في المدى المتوسط بفعل استثمار حقول البترول التي تم اكتشافها في جنوب البلاد. ومن المنتظر أن تبلغ عائدات البترول في المرحلة الأولى ١٢٥ مليون دولار في العام ابتداء من عام ٢٠٠١.

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على الصعيد الوطني

٧- بسبب عدم توافر الإحصاءات الدقيقة في تشاد على الصعيدين الوطني والإقليمي، فمن الصعب تحليل أوضاع الفقر وانعدام الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، لا تتوافر خارطة عن الفقر كما أن المعطيات الحالية عن الإنتاج الزراعي تنقصها الدقة اللازمة مما يجعل تقدير الأوضاع الغذائية الأسرية أمرا عسيرا. وبسبب عدم توافر المعلومات فمن الصعب جدا تحديد العلاقة بين الفقر وانعدام الأمن الغذائي في تشاد.

الأوضاع الاجتماعية

٨- يبلغ معدل تكاثر السكان الطبيعي في تشاد ٢,٨ في المائة في العام ويصل عدد الأطفال في الأسرة إلى ٥,٥ طفل في المتوسط. وبما أن الإنتاج الزراعي لا ينمو إلا بمعدل ٢,٣ في المائة في العام، فإن البلاد عاجزة عن تحقيق أمنها الغذائي بهذه الوسيلة.

٩- ولا يعرف على وجه الدقة تأثير سوء التغذية على السكان، إذ لا تتوافر إحصاءات عن هذه الظاهرة على الصعيد الوطني. ويقدر معدل سوء التغذية بين الأطفال من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة في مقاطعة غانم، بينما يبلغ ٨ في المائة في مقاطعة بلتين، و١٣ في المائة في نجامينا و١٩ في المائة في فايا. وفي مضمار الصحة، يحصل ٣٠ في المائة من السكان فقط على خدمات الصحة الأساسية التي تتسم بقصور كبير (طبيب واحد لكل ٣٠ ٠٠٠ شخص و٦١ سريرا لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص). ويبلغ معدل وفيات الأطفال والأمهات ١٣٢ في الألف و٨٠٠-١ ٠٠٠ في كل ١٠٠ ٠٠٠.

١٠- ورغم التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال التعليم، فإن هذا القطاع لا يزال يتسم بالضعف الشديد وهو يحقق نتائج ضعيفة جدا لاسيما في مجال التعليم الابتدائي. وتقدر نسبة الأميين بـ ٨٠ في المائة من السكان مما يشكل عائقا أمام نجاح سياسة التنمية العامة لاسيما في ما يتعلق بتنمية الزراعة. وفي عام ١٩٩٥/١٩٩٦ بلغ المعدل الإجمالي للمواظبة على الدراسة في المستوى الابتدائي ٤٨ في المائة، وبنسبة ٦٣ في المائة للأولاد، و٣٢ في المائة للبنات.

توافر المواد الغذائية واستخدامها

١١- وتعتمد الزراعة على إنتاج الحبوب إذ تبلغ المساحة المخصصة لها (٩٠,٥ في المائة من الأراضي المزروعة). وأهم المحاصيل الزراعية هي الذرة الرفيعة (المروية بمياه الفيضانات والأمطار) والذرة وبنسبة أقل الأرز والقمح. وخلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ بلغ متوسط الإنتاج الزراعي الإجمالي من الحبوب ٧١٦ ٠٠٠ طن في العام، واتسم الإنتاج الفردي بالتناقص منذ عام ١٩٦١. وأما إنتاج الأرز والقمح فضعيف رغم توافر الأراضي القابلة للري في حالة الأرز مثلا لاتتجاوز نسبة استغلال الأراضي القابلة للري ٠,٢٤ في المائة من أصل خمسة ملايين هكتار صالحة للزراعة.

١٢- وتمثل تربية الحيوانات (المصدر الثاني للثروة بعد الزراعة في البلاد ولكن استغلالها لا يزال دون المستوى المطلوب قارب عدد الحيوانات ١٢ مليون رأس في عام ١٩٩٥). وفي منطقتي الشمال والوسط اللتان تأويان ٨٤ في المائة من القطعان على الصعيد الوطني، تتم تربية الحيوانات وفق نمط الرعي المتنقل. وفي أعقاب تدهور الأوضاع

البيئية، امتدت المراعي جنوبا (لمساحة تبلغ أكثر من ١ ٠٠٠ كيلو متر في بعض الأحيان) وقد تمتد مدة الرعي المتنقل ثمانية أشهر في العام.

١٣- ويعتمد سكان تشاد على الحبوب في غذائهم. وتبين الحصائل الحبوبية التي تم إعدادها بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٥ (١٢٥ كيلو غراما للفرد في العام في المتوسط) حيث كان استهلاك الحبوب أقل بنسبة ١١ في المائة من الكمية الموصى بها والبالغة (١٤٠ كيلو غراما للفرد في العام). غير أن هذا الرقم يخفي قدرا كبيرا من التفاوت في الاستهلاك الفردي للحبوب بين مختلف المناطق الزراعية والمناخية. ففي منطقة السهل الأفريقي، على سبيل المثال، التي تتسم بعجز في إنتاج الحبوب، تكتسي الحبوب قدرا أكبر من الأهمية نسبيا في النظام الغذائي للأسر مما هو عليه الحال في المناطق الأخرى من البلاد.

حصيلة إنتاج الحبوب

١٤- ولا يغطي صافي إنتاج الحبوب سوى قرابة ٧٥ في المائة من احتياجات البلاد. فعلى سبيل المثال، بلغت الاحتياجات، خلال الموسم الزراعي ١٩٩٨/١٩٩٧، ٦٠٠ ١٣٢ ١ طن (على أساس استهلاك متوسط للفرد يبلغ ١٤١ كيلو غراما في العام) بينما وصل الإنتاج المتاح إلى ٢٠٠ ٨٠١ طن أي بعجز صاف قدره ٧٠٠ ٢٤٠ طن. ومع أن البلاد لم تعان من أزمة غذائية حادة خلال العقد الماضي، فإن بعض مناطق البلاد لا تزال ترزح تحت وطأة سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي لاسيما في منطقة السهل الأفريقي. ومما يؤسف له، أن تبادل الحبوب بين مناطق الفائض والعجز (الذي من شأنه أن يزيد من توافر الحبوب)، أمر عسير بسبب قصور شبكة الاتصالات؛ فبعض المحافظات ذات الإنتاج الوفير تظل معزولة نحو خمسة أو ستة أشهر في العام. وفضلا عن ذلك، يتسم سوق الحبوب بالقصور والتجزء مما يشجع على المضاربة وارتفاع الأسعار ولا يمكن أفقر الأسر من شراء احتياجاتها من الأسواق.

١٥- وتلجأ تشاد إلى استيراد الحبوب من الكاميرون ونيجيريا بصفة أساسية لسد العجز في هذا المجال ولو على نحو جزئي، كما تستعين في هذا الصدد بالمعونة الغذائية. ومنذ عقد الستينات، اتسمت الواردات التجارية من الحبوب بقدر كبير من التفاوت (بمتوسط قدره ٠٠٠ ٧٠ طن في العام).

١٦- ومنذ عام ١٩٨٥ تبلغ الكميات المسلمة من المعونة الغذائية (بحساب المعادل بالحبوب) نحو ٠٠٠ ٣٠ طن في العام مع قدر كبير من التفاوت (بحد أدنى قدره ٠٠٠ ٢ طن وحد أقصى يبلغ ٠٠٠ ٥٢ طن). وخلال السنوات الخمس الأخيرة (١٩٩٣-١٩٩٧) انخفض المتوسط إلى ٣٥٨ ٢٠ طنا (بما في ذلك كل أنواع المعونة). وبلغت نسبة المعونة المقدمة للمشروعات ٧١ في المائة من هذا المتوسط بينما خصص ٢٩ في المائة منه إلى المعونة الموجهة للبرامج. وخلال الفترة نفسها، بلغت الكميات المسلمة في إطار المعونة في حالات الطوارئ ٦٠١ ٩ طن فقط. وشكلت معونة **البرنامج** ٥٣ في المائة من مجموع الكميات المسلمة من المعونة الموجهة (المشروعات وعمليات الطوارئ).

١٧- ويعزى العجز الغذائي الذي تم تحليله أعلاه إلى عوامل هيكلية في المقام الأول. فاستغلال الأراضي الصالحة للزراعة لا يزال قاصرا - ١,٢ مليون هكتار من الأراضي المستغلة من أصل ٢٠ مليون هكتار صالحة للزراعة. ومن العوامل الأخرى التي تعرقل نمو الإنتاج وزيادة الإنتاجية، رغم الحاجة إلى ذلك: عدم وجود سياسات قطاعية والضعف المؤسسي لأجهزة التأطير الفني والإقراض واللجوء إلى أساليب زراعية بالية (وممارسة الزراعة الخفيفة التي تثير مشكلات بيئية عصية)، وكل هذه العوامل ذات آثار سلبية على النمو.

١٨- ويؤثر عدم انتظام هطول الأمطار، سواء تعلق الأمر بكمية التساقطات أو بتوزيعها الجغرافي سلبا على الزراعة. وتؤدي التغيرات المناخية في منطقة السهل الأفريقي برمتها إلى زحف الصحراء جنوبا بوتيرة منتظمة فتضيق المساحات القابلة للزراعة تبعا لذلك.

التحليل الجغرافي

١٩- ومكنت النتائج الأولية المستمدة من تحليل هشاشة الأوضاع الذي أجراه **البرنامج** في تشاد من استخلاص بعض العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي في منطقة السهل الأفريقي، التي تمثل ٤٣ في المائة من مساحة البلاد ويسكنها ٥٢ في المائة من السكان. ويتبين من نظام الإنذار المبكر أن بعض نواحي السهل الأفريقي تتعرض منذ عشر سنوات لمشكلات غذائية حادة ناجمة عن تواتر فترات الجفاف. ويمثل الحصول على المياه (للأغراض المنزلية أو تربية الحيوانات أو الزراعة) عاملا بالغ الأهمية في تحقيق الأمن الغذائي في هذا الجزء من البلاد. وتتسم تقنيات التحكم في المياه لأغراض الزراعة وتربية الحيوانات بقدر من التخلف رغم توافر الإمكانات المائية التي ينبغي استغلالها في هذه المنطقة.

٢٠- وفي هذه المنطقة التي يسود فيها الرعي إلى حد كبير، تظل تربية الحيوانات وسيلة للادخار أكثر من كونها مصدرا للدخل أو الإنتاج الزراعي. وتتضافر ظروف إنتاج الحبوب المتسمة بالتقلب مع ارتفاع نصيب النفقات الغذائية من ميزانية الأسرة، لاسيما الأسرة الفقيرة، (٧٧ في المائة لفي منطقة وداي و٧٥ في المائة في أيشي). وفضلا عن ذلك، لا يعد التعليم أولوية في استراتيجيات عيش السكان. فنسبة معرفة القراءة والكتابة بين النساء بصفة خاصة بالغة الضعف كما أن مشكلة المواظبة على الدراسة تتسم بالحدة (لاسيما بين الفتيات). ويحد قصور التعليم من استخدام خدمات الإرشاد الزراعي وتقنيات جديدة في الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية. ولهذه الأسباب، فإن هذه المنطقة من البلاد معرضة إلى حد كبير إلى انعدام الأمن الغذائي حيث أصبح عجز الإنتاج الغذائي مشكلة مزمنة.

٢١- وأما المنطقة الزراعية المناخية السودانية الواقعة في جنوب البلاد (١٠ في المائة من مساحة البلاد و٤٦ في المائة من سكانها) فهي أفقر مناطق البلاد. ومع ذلك، فإن حصة النفقات الغذائية في ميزانية الأسر الفقيرة أقل نسبيا في هذه المنطقة منها في منطقة السهل الأفريقي. غير أن الأوضاع الصحية تبدو بالغة الصعوبة ويدل على ذلك معدل وفيات الأطفال المرتفع الناجم عن (سوء الأحوال المعيشية لاسيما صعوبة التزود بالمياه الصالحة للشرب وانعدام وسائل التنقية والتطهير)، فالأوضاع الصحية للسكان سيئة للغاية. وتصبح هذه المشكلات الشائعة في كافة أنحاء البلاد أكثر حدة في الجزء الجنوبي. وأما معدل المواظبة على الدراسة هناك فأعلى نسبيا من بقية أجزاء البلاد حتى بين الفتيات.

٢٢- وأما في المنطقة الصحراوية التي تتسم بضعف كثافة السكان (٢ في المائة من سكان البلاد)، فتسجل مؤشرات هشاشة يمكن اعتبارها متوسطة بالقياس إلى الخصائص العامة السائدة في البلاد.

السكان المستفيدون

٢٣- ورغم عدم توافر المعطيات على النحو الذي سبق ذكره، فمن الممكن القول أن الفقر يصيب سكان الأرياف قبل سواهم. وتمثل الزراعة مصدر الدخل الأساسي للأسر الريفية الفقيرة. والفقر أشد وطأة على الأسر التي ترعاها النساء بصفة عامة. فقد أرغمت الحرب الأهلية التي دارت رحاها في البلاد النساء على النهوض بدور راعي الأسرة في كثير من الأحيان فلجئن إلى بيع قوة عملهن أو الاضطلاع بأنشطة أخرى مثل قطع الأخشاب لكسب عيشهن.

٢٤- وأطفال الأسر الفقيرة هم أول الضحايا إذ أن أوضاع أولياء أمورهم الاجتماعية والاقتصادية لا تتيح لهم فرص الذهاب إلى المدرسة. ولهذا السبب يتسم معدل الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٥ عاما بالارتفاع بين هذه الفئة من السكان بصفة خاصة.

٢٥- والأسر الريفية القاطنة في منطقة السهل الأفريقي أكثر الأسر عرضة لانعدام الأمن الغذائي، إذ أنها تضطر إلى إنفاق قدر من ميزانياتها الضعيفة على الغذاء يفوق كثيرا ما تنفقه الأسر في مناطق البلاد الأخرى. كما أن هذه الأسر الريفية تسجل أضعف معدلات المواظبة على الدراسة (لاسيما في المرحلة الابتدائية). وبما أن هذه الأسر تعاني من عجز غذائي مزمن في هذه المنطقة، فقد أمكن التوصل إلى أن معدل سوء التغذية بين الأطفال أكثر ارتفاعا فيها رغم أن المعطيات المتاحة لا تزال قاصرة. ومن أكثر فئات السكان عرضة لانعدام الأمن الغذائي النساء (لاسيما ربات الأسر منهن) والأطفال والمجموعات الأشد ضعفا التي يقدر عدد أفرادها بنحو ١,٣ مليون شخص.

أولويات الحكومة وسياساتها في مضمار محاربة الفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات القطاعية

٢٦- وفي قطاع التنمية الريفية، ترمي الخطة التوجيهية المعدلة إلى زيادة الإنتاج الزراعي ورفع الإنتاجية بتكثيف الاستعانة بالمدخلات الزراعية (البذور المحسنة والأسمدة، وغير ذلك) وبتشجيع تطوير الزراعة الآلية واستخدام تقنيات وطرائق إنتاج أكثر فعالية وبتحسين التأطير. وفي المضمار الاجتماعي تهدف هذه السياسة إلى تحسين توافر الأغذية وزيادة دخل أكثر فئات السكان فقرا. وتستند استراتيجية الحكومة على ترشيد إدارة المياه (الري البسيط والمتوسط وإقامة الحواجز المائية الصغيرة والسدود) وتطوير المعدات الزراعية.

٢٧- أما في مضمار الصحة، فتهدف الخطة التوجيهية الجديدة إلى حماية وتحسين صحة الأمومة والطفولة، وتحسين التغذية وتوفير كميات أكبر من مياه الشرب والنظافة. وفي قطاع التعليم يحظى محو الأمية بين الكبار والمواظبة على الدراسة بالأولوية لاسيما بين الفتيات وذلك لبلوغ النسبة المحققة بين الأولاد والبالغة ٦٣ في المائة.

سياسات الأمن الغذائي والمعونة الغذائية

٢٨- وعلى الرغم من أن برنامجا وطنيا كاملا للأمن الغذائي قد عرض في عام ١٩٩٤، فإن اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل الأفريقي، تلاحظ في معرض تقييمها لتطبيق الميثاق الغذائي في تشاد في عام ١٩٩٧ "*غياب سياسة للأمن الغذائي رغم وجود أهداف لتحقيق الأمن الغذائي*". وترد الأهداف المتعلقة بتحقيق الأمن الغذائي في مختلف الخطط التوجيهية للتنمية في البلاد. وبصفة عامة، تحتوي كل السياسات القطاعية على جوانب تساهم في تحقيق أهداف الأمن الغذائي المحددة على هذا النحو "..*يكمن الهدف الأساسي الذي تسعى السياسات القطاعية لتحقيقه في ترشيد الإنتاج وزيادته بانتظام*".

٢٩- وتمثل آليات اتقاء الأزمات وإدارتها أهم عناصر سياسة تحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا الصدد، تكتسي المعلومات أهمية بالغة. وتوجد في تشاد أجهزة كثيرة تغطي منطقة السهل الأفريقي وحدها، غير أن صلاحيات هذه الأجهزة تجعل تحقيق التنسيق والتكامل بينها أمرا صعبا وتحول دون المتابعة الدقيقة والعميقة لما يحدث من تطورات في مجال انعدام الأمن الغذائي. وتعد لجنة العمل المعنية بالأمن الغذائي وإدارة الأزمات، التي تضم ممثلين للحكومة والجهات المانحة، الجهاز الذي يتم في إطاره التشاور وتنسيق الجهود بين الحكومة والجهات المانحة بغية تقييم الأزمات واتخاذ القرارات المتعلقة بحجم المعونة الغذائية اللازمة وسبل توزيعها. وعرقل اختلاف وجهات النظر بشأن اتخاذ القرارات والانتقاد الذي تعرضت له إدارة المعونة الموجهة للمشروعات عمل هذه اللجنة حتى الآن وحال دون التشاور بين كل الشركاء. ويفسر هذا الوضع الصعاب التي تعترض سبيل إعادة تكوين المخزونات المخصصة للأمن الغذائي وتوفير الحد الأقصى منها (٢٥ ٠٠٠ طن).

٣٠- وبرزت في الآونة الأخيرة اختلافات كبيرة بين الجهات المانحة والحكومة، وبين بعض الجهات المانحة (بما فيها **برنامج الأغذية العالمي**) بشأن اختيار أفضل السبل لاستخدام المعونة الغذائية لمواجهة العجز الغذائي في بعض النواحي المحدودة ("الجيوب") (التوزيع المجاني أو البيع بأسعار مدعومة).

٣١- ويبدو أن الحكومة تركز على المعونة الغذائية أكثر من الأمن الغذائي. وهي تفضل إدارة الأزمات الغذائية على اتقائها.

٣٢- وبالنظر إلى عدم وجود إطار رسمي لتوجيه الأنشطة في مجال الأمن الغذائي، توجد في القرى مبادرات كثيرة محدودة النطاق تتخذها مؤسسات التعاون من أجل التنمية. غير أن هذه المحاولات معزولة إلى حد ما وتفتقر إلى التنسيق ولا تتبع معايير واضحة في تحديد المواقع الجغرافية المستفيدة (على سبيل المثال بنوك الحبوب وحماية الموارد الطبيعية).

٣٣- وفي مضمار المعونة الغذائية يعتبر **الاتحاد الأوروبي** وفرنسا **والبرنامج** أهم الجهات المانحة للمعونة الموجهة للبرامج في الوقت الراهن. ويفضل **الاتحاد الأوروبي** وفرنسا عمليات الشراء من الأسواق المحلية أو الإقليمية. غير أن مكتب **البرنامج** في نجامينا واجه صعوبات كبيرة في الفترة الأخيرة في التزود بالحبوب من الأسواق المحلية. وقد انسحبت **الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** من تشاد في عام ١٩٩٦، وهي تقدم في الوقت الراهن مساعداتظرفية تقتصر على الأزمات الحادة وعلى توزيع المعونة مجانا. وفي الوقت الراهن تنفرد المنظمة غير الحكومية "كير أفريقيا" (الولايات المتحدة) بتحويل المعونة الغذائية إلى أموال نقدية لتمويل مشروع للتنمية الريفية في محافظتي وداي وبلتين.

تقييم النتائج التي حققها البرنامج حتى الآن

٣٤- ويعود تاريخ معونة **البرنامج** لتشاد إلى عام ١٩٦٣. وقد بلغت القيمة الكلية لهذه المعونة نحو ٢٠٨ ملايين دولار، خصصت ٦٢ في المائة منها لمشروعات إنمائية و٣٨ في المائة لعمليات الطوارئ. وخلال السنوات الخمس الماضية، بلغت الكميات المسلمة من الأغذية في إطار كافة أشكال المعونة (تنمية وإغاثة) ٨ ٠٥٥ طنا.

المشروعات الإنمائية

٣٥- وفي بداية الأمر ركزت معونة **البرنامج** على ثلاث قطاعات تقليدية من الأنشطة هي التنمية الريفية ذات الأهداف المتعددة، والتعليم، والمساعدات المقدمة للمجموعات الضعيفة. وبلغ مجموع المشروعات المجازة ١٧ مشروعا قيمتها

١٣٠ مليون دولار. وخلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ كان متوسط الكميات المسلمة من موارد التنمية ٤٥٧ ٦ طنا في العام. ورغم القيم المتوسطة التي لا تبرز كل جوانب الوضع، انخفضت هذه المعونة بصفة منتظمة بسبب انخفاض قدرات التنفيذ الوطنية؛ فمنذ عام ١٩٩٥ تقلصت أنشطة **البرنامج** إلى مشروع واحد هو المشروع تشاد ٣٤٩٩ (التوسع الأول) "مساعدات التنمية والتعليم والتدريب".

٣٦- وكانت التنمية الريفية أول قطاع يستفيد من معونة **البرنامج** في عام ١٩٦٣، وتلاه قطاعا الصحة في عام ١٩٦٦ والتعليم في عام ١٩٩٨. وقد أوقفت المعونة المخصصة للقطاعين الأولين. (وكان آخر الأنشطة مشروع صحي في عام ١٩٩٥)، ويعزى إيقاف المعونة في المقام الأول إلى أن الحكومة لم تف بالتزاماتها كنظير **للبرنامج** على النحو اللازم مما أدى إلى إثارة مشكلات في مضمار إدارة المعونة.

٣٧- وعانت متابعة المشروعات من قصور القدرات المحلية في مجال الإدارة مما يفسر التأخير المتكرر ومشكلات "الكفاءة" في تجميع المعلومات ومعالجتها. وفضلا عن ذلك، لم يتم وضع أي مؤشر لقياس تأثير المعونة الغذائية عند تصميم نظام المتابعة والتقييم فأصبح من العسير استخلاص نتائج تعبر عن حقيقة تأثير المعونة المقدمة لمختلف القطاعات. غير أن النتائج الأولية المستمدة من المسح الميداني تميل إلى تأكيد النتائج الطيبة التي حققتها المعونة الإضافية المقدمة لدعم تعليم الفتيات، وهو نشاط نموذجي شرع في تنفيذه خلال العام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧ بالتنسيق مع **منظمة اليونيسيف والبنك الدولي**.

٣٨- وفي السنوات القليلة الماضية، خضع توجيه معونة **البرنامج** لعملية تعديل متدرجة على الصعيد الجغرافي، فاستعيض عن توزيع المعونة في كافة أنحاء البلاد على وجه التقريب بتركيز الأنشطة على منطقة السهل الأفريقي. أما تقديم المعونة للمقاصف المدرسية فهو نشاط أوصت بتنفيذه بعثتا المراجعة الفنية في مارس/ آذار ١٩٩٦ ومارس/ آذار ١٩٩٨.

٣٩- ومن وجهة نظر التوجيه الفردي للمعونة تكاثر عدد المؤسسات (المدارس والمراكز الصحية) والقرى والمستفيدين من المعونة في إطار المشروعات. وتعزى هذه الظاهرة إلى عدم وجود معايير محكمة لاختيار المستفيدين من المعونة وإلى قصور القدرات المحلية في مضمار الإدارة والمتابعة الميدانية للعمليات. وفاق هذا التكاثر التوقعات والقدرات اللازمة للإدارة الكفؤة. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت الحصة الغذائية الفردية ضعيفة ففقدت المعونة الغذائية فائدتها. ومراعاة لتوصيات لجنة المراجعة الفنية ستقتصر المعونة الحالية على المدارس الابتدائية في محافظات السهل الأفريقي ابتداء من العام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩.

٤٠- ومراعاة لهذه المشكلات الناجمة عن الضعف المؤسسي والتشغيلي للوزارات ذات الصلة، فمن المستحب تجريب استراتيجيات أخرى والبحث عن شركاء (جدد) (منظمات غير حكومية أو مشروعات أخرى تنفذها بصفة مباشرة أجهزة ثنائية أو متعددة الأطراف)، وذلك لتعزيز القدرات الوطنية في مضماري التنفيذ والمتابعة من خلال استثمار تكامل موارد مختلف الشركاء. وفي مجال المعونة لقطاع التعليم تشجع التعديلات الحالية مبادرات جمعيات آباء التلاميذ والقرى ومشاركتها النشطة من خلال تقديم معونة خاصة لمدارس المجتمعات المحلية.

٤١- وفي ما يتعلق بإدارة الأغذية تم التوقيع، منذ وقت وجيز، على اتفاق مع الحكومة يستعيد بمقتضاه **البرنامج** المسؤولية المباشرة والكاملة عن النقل والإمداد على النطاق الداخلي. ويجري إعادة تنظيم قواعد **البرنامج** على نحو يتيح تغطية منطقة السهل الأفريقي ويمكن هذه القواعد، في الوقت نفسه، من الاستفادة من عملية إعادة توزيع موظفي **البرنامج**. ومن شأن هذه التدابير التعزيزية أن تمكن مكتب **البرنامج** من متابعة العمليات بصفة مباشرة مع مد المسؤولين عن تأطير المستفيدين بالمساعدات الفنية اللازمة لتشغيل نظام المتابعة بكفاءة.

عمليات الطوارئ

٤٢- ويقدر حجم الإمدادات التي قدمها **البرنامج** منذ عام ١٩٦٧ في إطار عمليات الطوارئ في تشاد بنحو ١٢١ ٠٠٠ طن بتكلفة قدرها ٧٨,٤ مليون دولار. واستوعب الجفاف الحاد الذي عصف بمنطقة السهل الأفريقي برمتها خلال أعوام ١٩٨٣-١٩٨٥، ٥٢ في المائة من هذه القيمة. ومنذ ذلك الحين، تم اعتماد ثلاث عمليات طوارئ أضيق نطاقا في أعوام (١٩٨٨ و١٩٩١ و١٩٩٧).

٤٣- ومن المألوف أن توزع المعونة في حالات الطوارئ مجانا. غير أن تعميم هذا النمط أصبح موضع أخذ ورد في السنوات الأخيرة توخيا لتفادي اعتماد السكان على المعونة الغذائية. وتطبق بعض الجهات المانحة، في الوقت الراهن، استراتيجية أخرى تتمثل في بيع المعونة بأسعار مدعومة للمناطق المتضررة كلما أمكن ذلك. والفرصة متاحة **للبرنامج** ليعيد توجيه أو تكثيف الأنشطة الإنمائية في هذه المناطق. غير أن اتخاذ قرار بشأن هذا الضرب من الأنشطة ودور كل من المشاركين فيها يستدعي اللجوء إلى نظام الإنذار المبكر الموجود ويقتضي تنسيقا أوثق بين كافة الأطراف المشاركة ومن ضمنها الحكومة.

٤٤- وفي حالات الأزمات الحادة، يظل توزيع المعونة مجانا لأشد الفئات فقرا والمفتقرة للقدرة الشرائية أمرا لا مفر منه. غير أن جعل السلطات المحلية تلتزم بتوصيات أجهزة الحكومة الفنية في ما يتعلق بتحديد المستفيدين من المعونة ظل أمرا صعب التحقيق حتى الوقت الراهن.

٤٥- وفي مضمار النقل والإمداد واجه **البرنامج** مشكلات حادة بسبب تأخير نقل المعونة لفترات طويلة مما حال دون استجابته العاجلة للأزمات. ولم يتمكن **البرنامج** من شراء الأغذية محليا بسبب أوجه القصور والخلل في الأسواق المحلية بل الإقليمية للحبوب (الأسعار ومدد التسليم).

٤٦- وخلاصة القول، إن عدم وجود استراتيجية حكومية حقيقية لاتقاء الكوارث في البلاد وتخفيف وقعها يمثل، دون جدال، المصدر الأساسي للمشكلات التي حالت دون مواجهة أزمات انعدام الأمن الغذائي على نحو فعال.

توجهات معونة البرنامج في المستقبل

السياق العام

٤٧- تندرج استراتيجية أنشطة **البرنامج** في تشاد في سياق استراتيجية أوسع نطاقا تطبق في منطقة السهل الأفريقي وتركز على المناطق المصابة بانعدام الأمن الغذائي والمعرضة بصفة خاصة لمخاطر الجفاف. وفي هذا السياق، يزمع **البرنامج** تنفيذ أنشطة إنمائية مصممة على نحو يمكن السكان من التصدي بفعالية أكبر للجفاف وانعدام الأمن الغذائي ومن تخفيف وطأتهما على هؤلاء السكان (تعزيز قدرات السكان على مواجهة الأزمات). ومن شأن مثل هذا المنهاج أن يتيح اللجوء إلى توزيع المعونة مجانا بعد استنفاذ الوسائل الأخرى بغية التصدي للأزمات الغذائية الحادة. وتنسجم هذه الاستراتيجية مع استراتيجيات الجهات المانحة الأساسية العاملة في تشاد.

العوائق

٤٨- وتتمثل الاستراتيجية التقليدية أولا في تحديد أشد فئات السكان ضعفا، ثم معرفة أسباب هذه الهشاشة، وتحديد الأنشطة اللازمة في ضوء ذلك، وإذا كانت المعطيات المتوافرة في تشاد لا تتيح تحديد أشد الفئات ضعفا على نحو دقيق، فمن الممكن معرفة أكثر المناطق عرضة للأزمات.

٤٩- ومن العوامل التي قد تضيق فرص اختيار مناطق الأنشطة انعزال بعض المناطق خلال فترة طويلة من العام، (وضعف شبكة الطرق وسوء حالتها وارتفاع تكلفة النقل).

٥٠- وفضلا عن ذلك، فإن ضعف قدرات التنفيذ المتاحة للحكومة سواء على المستوى المركزي أو على صعيد المحافظات أو المحافظات الفرعية يحد من فرص تنمية التعاون في البلاد عند إعداد الاستراتيجية العامة. ولسد هذا النقص يفكر **البرنامج** في توسيع نطاق التعاون مع شركاء آخرين في التنمية. غير أن عدد الجهات الثنائية المانحة والمنظمات غير الحكومية العاملة في تشاد ضئيل في الوقت الراهن. كما أن أنشطة هذه الهيئات محدودة النطاق جغرافيا وقطاعيا، مما يحد من مجال اختيار قطاعات الأنشطة المرشحة للاستفادة من معونة **البرنامج**. غير أن بعض الجهود الأولية بذلت لتحديد الشركاء المحتملين.

٥١- وبما أن الدورة البرمجية الجديدة **لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان** ستبدأ في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠١، يقترح أن يراعي البرنامج القطري **للبرنامج** السمات الأساسية لهذه الاستراتيجية. وسيراعي البرنامج القطري **للبرنامج** أولويات الحكومة لإغاثة أفقر فئات السكان التي ستستفيد من معونة منظمات **منظومة الأمم المتحدة**. وريثما يتم إعداد هذا البرنامج، ستظل معونة **البرنامج** تقدم في إطار المشروعات المجازة في كل حالة على انفراد. أما بصدد تنسيق الدورات البرمجية فيقترح أن يعد البرنامج القطري ويجاز خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠ حتى يغطي نفس المدة التي تغطيها المنظمات الأخرى؛ أي الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

تحديد المناطق الجغرافية

٥٢ وبناء على ذلك ترتكز استراتيجية الأنشطة المقترحة لتشاد على معيارين هما: (١) الاضطلاع بالأنشطة في أشد المناطق معاناة من انعدام الأمن الغذائي حيث يمكن أن تنهض المعونة الغذائية بدور مهم في عملية التنمية؛ (٢) وفي الوقت نفسه، إجراء أنشطة في أكثر المناطق عرضة للجفاف.

٥٣- وفي ضوء تحليل هشاشة الأوضاع الذي تم عرضه في الجزء الأول من هذه الوثيقة، يبدو أن منطقة السهل الأفريقي تبدو أنسب المناطق لتلقي معونة **البرنامج**، وذلك بسبب معاناتها من عجز غذائي دائم والدور الإيجابي المحتمل للمعونة الغذائية في مجال الأمن الغذائي. وقد تم اختيار محافظات غانم وباطا وبلتين ووداي وشمال غويرا (محافظات فرعية تقع في مانفالمي ومونغو وبلتين). ورغم أن محافظة البحيرة (الواقعة أيضا في منطقة السهل الأفريقي) تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومن ضعف معدل المواظبة على الدراسة، فمن الصعب اختيارها لتلقي المعونة بسبب استحالة الوصول إليها برا في أغلب فترات العام.

٥٤- وعلى هذا النحو يشمل نطاق أنشطة **البرنامج**، حسب تعريف **برنامج المساعدات الخاصة**، المنطقة المعرضة أكثر من غيرها لمخاطر الجفاف والأزمات الغذائية.

قطاعات الأنشطة

٥٥- وليس بوسع البرنامج التصدي لكافة العوامل المسببة لانعدام الأمن الغذائي. ولهذا السبب، ينبغي اختيار قطاعات الأنشطة في ضوء الدور الذي يمكن أن تضطلع به المعونة الغذائية مع مراعاة وجود شركاء يتمتعون في هذه القطاعات بالكفاءات والموارد المالية اللازمة.

٥٦- وسيولي **البرنامج** الأولوية لقطاع التعليم في تشاد. ويندرج هذا الاختيار في سياق أوسع نطاقا من المواظبة على الدراسة لما لهذا القطاع من تأثير كبير على عملية التنمية. ومن شأن التعديلات المتخذة منذ منتصف عام ١٩٩٧وتلك التي سيتم اجراؤها لاحقا في ضوء توصيات بعثة المراجعة الفنية في مارس/ آذار ١٩٩٨ أن تؤدي إلى حل أهم المشكلات المشار إليها سابقا. وستقتصر معونة **البرنامج** على ٠٠٠ ٦٤ تلميذ من تلاميذ المدارس الابتدائية الواقعة في المناطق الريفية في منطقة السهل الأفريقي. وسيوسع **البرنامج** نطاق معونته لتعليم الفتيات (توزيع حصة غذائية جافة للأسر) وذلك استنادا إلى التجربة المكتسبة من التعاون مع منظمة **اليونيسيف**. ويتوقع أن تنهض جمعيات آباء التلاميذ بدور أكثر فعالية بالتعاون مع الهياكل القروية. وبوسع هذه الجمعيات أن تتولى، على سبيل المثال، مسؤولية إدارة الأغذية في المدارس. وستساهم بعض المنظمات مثل **منظمة اليونيسيف والوكالة الألمانية للتعاون التقني** ومنظمة غير حكومية محلية (SECADEV) ذات الخبرة في هذا المضمار في توعية جمعيات آباء التلاميذ وتدريبها.

٥٧- وتمثل البيئة قطاعا آخر من أهم قطاعات الأنشطة التي قد تنهض فيها المعونة بدور مهم؛ لاسيما في مجال تشييد البنيات الأساسية البسيطة في القرى بغية التحكم في المياه واستصلاح أحواض السفح. وستقدم معونة **البرنامج** في إطار أنشطة الغذاء مقابل العمل. وقد تم تحديد بعض البرامج والمشروعات بصفة أولية في محافظات وداي وبلتين وفي محافظة مانغالمي ومونغو وبتكين الفرعية حيث يرجى أن تستكمل المعونة الغذائية موارد **الوكالة الألمانية للتعاون التقني والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة كير أفريقيا**، وتؤدي إلى الإسراع بوتيرة تنفيذ الأنشطة. وبصفة عامة، سيستخدم منهاج الغذاء مقابل العمل في الأنشطة قصيرة الأجل (سنة أو سنتان) وذلك تفاديا لدوام المعونة.

٥٨- وأما القطاع الثالث المحتمل للأنشطة فيتمثل في مجالي الصحة والتغذية. فقد تم تحديد منطقة جغرافية في محافظة غانم (حيث يسجل معدل وفيات الأطفال مستوى عاليا جدا)، يرمي إلى تعزيز تغذية الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات وإلى توفير التوعية الغذائية للأمهات (نحو ٠٠٠ ٢٥ مستفيد في العام). وينفذ هذا النشاط بدعم فني من **المنظمة غير الحكومية لمحاربة الجوع الفرنسية**. غير أن بعض الصعاب لا تزال تحول دون إيجاد الجهات المانحة المستعدة للمشاركة في تمويل تكلفة أنشطة المنظمة غير الحكومية.

٥٩- وبفضل منهاج تركيز الأنشطة على القطاعات والمناطق المختارة، تتاح **للبرنامج** الفرصة، في حالات الأزمات الغذائية، لتحقيق التفاعل بين أنشطة التنمية والوقاية من الأزمات وتخفيف وقعها. ويعقد **البرنامج** الأمل أيضا على المنظمات النسائية لتحقيق التكامل بين الأنشطة المختلفة.

المجموعات المستفيدة

٦٠- وستكون المجتمعات المحلية الريفية المعرضة لمخاطر انعدام الأمن الغذائي والجفاف أول المستفيدين من معونة **البرنامج**. وتتمثل المجموعات ذات الأولوية في هذه المجتمعات في الأطفال في سن الدراسة، لاسيما الفتيات، والنساء المنتظمات في الجمعيات النسائية. وتنتشر هذه الجمعيات في القرى وهي تعتبر، في كثير من الحالات، الشريك الشعبي المفضل في المشروعات التي يحبذ **البرنامج** المشاركة فيها.

سبل تقديم معونة البرنامج والموارد اللازمة لها

٦١- ولأن تشاد بلد مغلق جغرافيا، فإن نقل المعونة الغذائية إليه باهظ التكلفة؛ فتكلفة النقل الداخلي والخارجي للسلع يفوق قيمتها مرة ونصف مرة. وتبرر هذه النفقات هشاشة الأوضاع في البلاد بصفة عامة وانعدام الأمن الغذائي بصفة خاصة فضلا عن عزم **البرنامج** على أن يجعل من أنشطته وسيلة للوقاية من الأزمات وتخفيف وقعها على السكان. غير أن أوجه القصور في سوق الحبوب المحلية تحول دون تحويل السلع إلى أموال نقدية أو مبادلتها. كما أن فرص الشراء من السوق المحلية ضيقة، على أقل تقدير في الأجل القصير، وهي تعتمد على القدرات الإقليمية التي قد ينميها البرنامج في منطقة غرب أفريقيا بأسرها. وفي الوقت الحاضر يخضع هذا الأمر للدراسة.

٦٢- وفي الأجلين القصير والمتوسط، ستظل المعونة المقدمة للمقاصف المدرسية أهم الأنشطة وأكثرها حاجة إلى أكبر قدر من الموارد. ولأن الأنشطة الأخرى المشار إليها ينقصها التحديد التام حتى الآن، فمن الصعب تقدير حاجتها من الموارد في هذه المرحلة. ومع ذلك، يمكن تقدير الحجم الكلي المطلوب بنحو ٦ ٠٠٠ طن من الأغذية في العام (قرابة ٤ ملايين دولار في العام) تخصص ٤ ٠٠٠ إلى ٤ ٥٠٠ طن منها لقطاع التعليم والبقية لأنشطة الغذاء مقابل العمل ولمساعدة المجموعات الضعيفة.

المشكلات والمخاطر

٦٣- ومن المشكلات الأساسية استحالة إبرام اتفاقات بشأن تكامل الأنشطة وتنفيذها مع الشركاء المختارين في هذه المرحلة الأولية. أما المنظمات غير الحكومية فمهددة بعدم إيجاد جهات مانحة مستعدة للمشاركة في تمويل أنشطتها.

٦٤- وبالإضافة إلى ذلك، فقد يعرقل احتمال استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي مسار العملية الديمقراطية التي شرعت البلاد في تنفيذها. كما أن الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة قد تؤدي إلى موجة إضرابات جديدة، (لاسيما بين المعلمين)، تعرقل استمرار المعونة الغذائية المقدمة للمقاصف المدرسية. وفضلا عن ذلك، فقد تؤثر هذه المشكلات السياسية على الجهات المانحة وتقلل من درجة تعاونها مع البلاد.